فإنهلميأتِالوقتالذي نرىفيهتنظيمتلكالمسؤولية، منخلالمنظومةمتكاملةمقَّررةفينصوصعامة، يكون محلها قانون الجزاء؛ الأمر الذي من شأنه أن يطرح تساؤلات عن طبيعة المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري، والتي ارتضى المُشَرِّع إقامتها في نصوص خاصة؛ يعكسالباحث ـ منخلاله ـ واقع المُشَرِّع الكويتي، ثم يطرح حلولًا يأمل ـ من خلالها ـ تنظيم تلك المسؤولية، مستعينًا في ذلك بما عليه الوضع عند المُشَرِّع الفرنسي، كونه أحدالخياراتالتيمنشأنهاتقديمالمساعدة. وفي المطلبالثانيبيَّنمن ُهمالأشخاصالمعنويونالمسؤولونجنائيًّا.

Summarized by © lakhasly.com